بل في المعقولات الصرفة ولذلك تخطى فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات
فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعملها
لما اقتضى الجمع سواء كان الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم
ولما كان الوهم الذي في هذا الاقتضاء نسب اليه كما نسب القطع الى السكين
وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي بالة اجمالا تنسب الى العقل وخلافها تنسب
الى الوهم واما التقارن فان كان بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي الجمع
بينهما وللخيال مدخل فيه فينسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهمية وبينها
وبين الصور ينسب اليه لان الوهم انما ينتزع المعاني من الصور الخيالية لا التعالي
في المعقولات
بين الامور المنتزعة عن المحسوسات ينسب اليه ايضا لان تلك المعقولات
منتزعة عن الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها
تقارن لم يكن للخيال فيها مدخل لكنها مما عن يصدق من الامور العرفية المعتبرة
في اللغة بين اهل وفيما ذكرنا تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرح قوله
فاعترض على هذا الاعتراض على فالوني الموجه على تقدير كون المراد
بالجامع الوهمي ما يدركه الوهم ايضا لان السواد والبياض امران بينهما جامع
لا بنفس الجامع قوله كانت حرسات وقد عرفت من كلام المحقق ان الاضافة
الحقيقي وان لم تمنع الحربية لكنها لا توجبها قوله قلت كلامه ههنا انه قال
قد شرط في حسنها ان المقصود بيان الجامع بين الجملتين في العطف وما لا
يكفي في صحة العطف بينهما قطعا ولا يصير جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع
بين الجملتين عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعا بين الجملتين في موضع
يصلح لذلك في موضع آخر لمانع هناك قوله ومن محسنات الوصل
فاذا وجدت المحسنات كان الوصل حسنا وان فقدت كان سمجا قوله
بحدود حواه المصحح وهو التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل

المذكور

١٢١٠

المذكور كذا في شرح المفتاح للشارح والسيد قدس سرهما لكنهما لم يذكروا
كمال الانقطاع مع الايهام لعلمه قوله فاذا اردت تجرد
الاخبار اي ابا الاخبار اما ان يكون مجردا عن التعرض لشيء من التجدد
والثبوت او مع تعرض لاحدهما في كلتي الجملتين او في احدهما وللاخر
في الاخرى ففي القسم الاول يستحسن التناسب وفي الثاني يجب وفي الثالث
لا يكون لكن القسم الاول غير واقع اذ لا بد من التعرض للتجدد في الفعلية
وللثبوت في الاسمية الا على قول الشيخ في الاسمية لكنه لا يترتب عليه شيء
من المقصود ههنا فتعين ان يكون مراد الشيخ من قوله فاذا اردت تجرد
الاخبار اي هو الثاني حتى يصح ترتيب قوله ولذا اي عليه لا يرد عليه ان
التناسب واجب لا مستحسن وقد تكلف في الجواب بما لا يشك ان التناسب
في الثاني واجب وانه موقوف عليه صحة العطف بل ما يجب لا ان مقصود
المتكلم ذات حسن بانه ينبغي على هذا الجواب ان لا يكون الاختلاف في
الثالث واجبا بل حسنا والاولى اسقاط لفظ تجرد في قول الشارح تجرد
الاخبار اذ لا يظهر لها فائدة يعتد بها الا بالنظر الى القسم الاول وقد عرفت
انه غير مقصود للشارح وقد تكلف لاثبات القسم الاول بان معنى قوله
تجرد عن الخ من غير قصد للتعرض والجملة الفعلية وان افادت التجدد
لكنه يكون لا بالقصد منها وكذا الاسمية بالنظر الى الثبوت وفيه ان الكلام
المشتمل على هذه الجمل كيف يعد بليغا على ما عرفت مرارا من اعتبار القصد
في الخواص وظهر ان القول بالتناسب بين الجملتين في الفعلية والاسمية
من المحسنات قوله اوبراد في احدهما الاطلاق اي لا يخفى
ان جعل هذا من جملة شرح قول المصنف الا لمانع غير مناسب اذ لم
يتعرض المصنف لاجل التناسب في الاسمية والفعلية والتعليق في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)